ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Egyptian - Ethiopian economic relations 1991-2011

Prof. Dr. Kahlan Kazem Helmy Al-Qaisi

Alanbar University

Anwar Saeed Ibrahim

Mudiriat Tarbiat Salah ALdiyn

* *Corresponding author: E-mail* :اميل الباحث

***Keywords*:**
Egypt
Ethiopia
Economy
COMESA
imports

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 11 Apr. 2021
Accepted 26 Apr 2021
Available online 2 June 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

Regardless any disputes, the economic factor is among the most important factors in enhancing the international relationships among countries. Economic interests are usually considered the best solution to what is disturbed by political conflicts. The relationships between Egypt and Ethiopia, as a case in point, witnessed many political disputes concerning Nile River. Despite the fluctuated economic conditions of the two countries, they did not stop the process of commercial communication, namely exchanging goods. This continuous commercial communication witnessed a remarkable development, especially after the entry of Egypt into the COMESA economic bloc. As such, the economic factor in the relations between the two countries became the most superior one.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.6.2021.07

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit

العلاقات الاقتصادية المصرية – الأثيوبية 1991- 2011

ا.د كهلان كاظم حلمي القيسي /جامعة الانبار/ كلية الآداب

م.م انور سعيد ابراهيم/ مديرية تربية صلاح الدين

الخلاصة:

العامل الاقتصادي كان وما زال هو الجانب الأهم في تقريب العلاقات الدولية مهما كانت هناك من خلافات وتوترات بين الدول، فالمصالح الاقتصادية دائماً تكون الحل لما تفسده الخلافات السياسية، وان العلاقات بين مصر واثيوبيا هي انموذج لتلك الحالة من العلاقات الدولية، فعلى الرغم من الخلافات السياسية التي شهدتها علاقتهما ولا سيما في قضية مياه نهر النيل، وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي المتذبذب الذي كان يعاني منه البلدان على حد سواء من مديونية خارجية وقلة الموارد وانتشار المجاعة ولاسيما في اثيوبيا، الا ان ذلك لم يكن مانعاً من مواصلة عملية التبادل التجاري ووصول البضائع والسلع، والتي شهدت تطوراً ملحوظاً لا سيما بعد دخول مصر في تكتل (الكوميسا) الاقتصادي، ازدادت بعدها

مؤشرات الصادرات والواردات وتنوع البضائع مع دخول الاستثمار المصري إلى اثيوبيا، وبذلك تفوق العامل الاقتصادي في العلاقات بين مصر واثيوبيا .

المقدمة

إن العلاقات المصرية – الاثيوبية وعلى الرغم من الخلافات بشأن مياه نهر النيل، ولكنها لم تصل حد القطيعة، ولا سيما في مدة حكم الرئيس المصري حسني مبارك من عام 1981 لغاية عام 2011، فكانت هناك انفراجة في العلاقات الثنائية، وخفت حدة التصريحات من الطرفين، وكان الجانب الاقتصادي بمثابة بوابة التواصل وتعزيز العلاقات ودعها من خلال التعاون المشترك وتبادل البضائع والسلع التجارية، لاسيما إن الوجود المصري في الجانب الاقتصادي كان مهما مع اثيوبيا، اذ إن الاخيرة هي دولة المنبع لمياه نهر النيل الواصلة إلى الأراضي المصرية بنسبة تصل إلى ما يقرب من (86%)، فكان استثمار مجال التجارة بين البلدين فرصة التقارب واجراء الزيارات والحوارات سوء على مستوى مسؤولي الحكومتين أو على مستوى رجال الأعمال والشركات، ليكون العامل الاقتصادي هو الجانب الحيوي للعلاقات بين مصر واثيوبيا، بعيداً عن التوترات التي كانت تشهدها علاقات البلدين، ولا سيما وإن العلاقات الاقتصادية بينهما هي علاقات قديمة تعود إلى مراحل سبقت ظهور الإسلام، وعلى الرغم من الديون الخارجية التي كان يعاني منها البلدين، ولا سيما في سنوات الثمانينيات من القرن العشرين اذ كانت اثيوبيا تعاني من صراعات داخلية وحروب خارجية، ولكن كان هناك تبادل تجاري واذ كان محدوداً الا انه اخذ بالازدياد والتطور والتنوع في السلع والبضائع مع وجود تطلعات من الجانبين إلى تنمية اقتصادية مشتركة، ولابد من دعم وتعزيز تلك التطلعات بما يخدم مصالح البلدين .

العلاقات الاقتصادية المصرية – الأثيوبية 1991– 2011

في مطلع التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً بعد تغيير النظام السياسي في أثيوبيا في حزيران 1991، ووصول قيادة جديدة فيها برئاسة ميليس زيناوي وبدء مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية وعلى الأصعدة كافة ومنها الصعيد الاقتصادي والعمل على رفع التبادل التجاري[1].

وصرح وزير الخارجية المصري عمرو موسى في عام 1992، ان العلاقات بين مصر ودول القارة الأفريقية يجب ان لا تقتصر على العلاقات السياسية، بل يجب ان تتضاعف عمليات التبادل التجاري مضيفاً ان الأسواق الأفريقية مستعدة لاستيراد السلع المصرية، وطالب بضرورة التوجه المصري نحو السوق الأفريقية لما تمثله من مجال حيوي اقتصادي لمصر، وتشكلت لجنة في كانون الثاني 1992 مؤلفة من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس مجلس ادارة شركة النصر للاستيراد والتصدير ورئيس التمثيل التجاري فضلاً عن عدد من رجال الأعمال والمستشارين والمستثمرين الذين لهم اهتمام بالتعامل التجاري مع دول أفريقيا، وكان الغرض من تلك اللجنة المصرية هو تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية مع الدول الأفريقية[2].

بدأ توجه المستثمرين إلى أثيوبيا في عام 1992 من دول أفريقية وعالمية، للاستثمار في المجال الزراعي وإنتاج الوقود الحيوي، لضمان الغذاء والطاقة لشعبها[3]، وكانت الاستثمارات المصرية في أثيوبيا قد تنوعت بين الزراعة والصناعة والسياحة والإنتاج الحيواني والعقارات، وبلغت الاستثمارات بما يقرب من (72) مشروعاً استثمارياً منذ عام 1992، منها برأس مال مصري بالكامل ومنها بالشراكة مع رجال الأعمال الأثيوبيين، ووصلت مبالغ الاستثمارات تلك إلى (35) مليار دولار[4].

وفي اطار تعزيز العلاقات الثنائية والتقارب فقد تم عقد اتفاقية بين مصر وأثيوبيا في القاهرة في 1 تموز 1993 وقعها الرئيس حسني مبارك ورئيس حكومة أثيوبيا ميليس زيناوي، والتي كانت تركز اغلب بنودها على الجانب المائي بين البلدين، (وقد سبق ان تم التطرق اليها في نطاق الدراسة)، وتضمنت الاتفاقية بنوداً لتطوير التعاون الاقتصادي بما يحقق مصلحة وتطلعات الشعبين المصري والأثيوبي[5].

كانت في أفريقيا عدد من التكتلات الاقتصادية التي تم التوقيع والاتفاق عليها، لتذليل المشاكل التجارية وزيادة عمليات التبادل وتسهيل تلك العمليات من خلال رفع او تخفيض التعرفة الكمركية والضرائب المفروضة على البضائع[6].

عقد اجتماع في العاصمة الاوغندية كومبالا في 5 تشرين الثاني 1993 وتم الاتفاق على انشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، (The Common Market of East and Southern Africa)، والمعروفة بشكل مختصر (الكوميسا)(COMESA)، وقعت على الاتفاقية (22) دولة أفريقية[7]، وعقد اول اجتماع للدول الأعضاء في ليلونجوي عاصمة مالاوي في 7- 8 كانون الأول 1994، دخلت حيز التنفيذ في 8 كانون الأول 1994، لتحل محل التكتل الاقتصادي الأفريقي السابق والمعروف باسم منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا وجنوبها[8]، Preferential Trade Area for East and Southern Africa، والمعروفة اختصاراً (P.T.A) لتبدأ مرحلة تجارية مشتركة اكثر اتساعاً وتنوعاً في القارة الأفريقية[9].

وكان هناك عدد من الأهداف التي حددتها اتفاقية (الكوميسا) في سعيها لإيجاد تكامل اقتصادي بين الدول الأعضاء، ومن أهم تلك الأهداف هي: [10]

1- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة ومتواصلة وتنمية مستدامة عن طريق تطوير هيكلية الإنتاج والتوازن والتنسيق في التسويق.
2- دعم العلاقات بين الدول الأعضاء في (الكوميسا) وبقية دول العالم.
3- إيجاد اجواء ملائمة للاستثمار الإقليمي والأجنبي.
4- التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق السلام والاستقرار والأمن.
5- تطوير التنمية الجماعية في جوانب النشاط الاقتصادي كافة، لرفع المستوى المعيشي للمجتمعات الأفريقية.
6- توحيد التعريفة الكمركية وانشاء اتحاد كمركي موحد للدول الأعضاء.
7- تعزيز التعاون في موضوع النقد والتمويل والمضي لتوحيد العملة.

8- وضع مواصفات عالية وقياسية للإنتاج الصناعي للمنافسة بين الدول الأعضاء.

تغطي المساحة الجغرافية للدول الأعضاء في (الكوميسا) ما يقرب من (41%) من مساحة القارة الأفريقية، وتشمل اعداد سكان الدول الأعضاء في (الكوميسا) نحوً من (430) مليون نسمة، ومن ذلك يتبين ضخامة تكتل (الكوميسا) الاقتصادي وثقله في القارة الأفريقية اذ مثل اكبر التكتلات الاقتصادية على مستوى القارة[11]، وتتكون من (11) جهازاً لإدارة ذلك التكتل الاقتصادي[12].

نلاحظ وجود أثيوبيا من بين الدول الموقعة على اتفاقية (الكوميسا) منذ بداية انشاءها، وغياب مصر عن ذلك التكتل الاقتصادي الكبير.

كانت هناك أسباب سياسية وخلافات بين مصر وبعض الدول الأعضاء في (الكوميسا) وقد رفض طلب انضمامها الذي قدمته أثناء اجتماع التوقيع عى الاتفاقية، لتبدأ مرحلة من التحركات المصرية السياسية والاقتصادية للانضمام لتكتل (الكوميسا) لما له من أهمية اقتصادية لمصر[13].

ان عملية التبادل الاقتصادي المصري كانت مستمرة مع عدد من الدول الأفريقيا ومن ضمنها الدول الأعضاء في (الكوميسا)، ولكن بدون مميزات (الكوميسا) الخاصة بالإعفاءات الكمركية والضريبية وغيرها[14].

ان العلاقات بين مصر وأثيوبيا كانت تسير في تحسن ملحوظ من خلال تبادل الزيارات الرسمية للمسؤولين وتصريحاتهم المؤكدة على ضرورة زيادة التعاون في مختلف المجالات، اذ صرح الرئيس المصري حسني مبارك في خطابه أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية ال(30) في تونس عام 1994، على الربط بين الجوانب الأمنية والسياسية والجوانب الاقتصادية التنموية، وان وجود الأمن والاستقرار امر ضروري وحتمي لنجاح ونمو الاقتصاد في القارة الأفريقية[15]، على الرغم من حصول محاولة اغتيال فاشلة للرئيس المصري حسني مبارك في أديس ابابا عام 1995، إلاَّ أنَّ العلاقات استمرت بين البلدين، وصرح رئيس الحكومة الأثيوبية ميليس زيناوي عام 1996، بأن السياسة الأثيوبية شهدت تحولاً استراتيجياً تجاه مصر عما كان في السابق، واتبعت سياسة المنفعة المشتركة لاسيما بعد توقيع معاهدة عام 1993[16].

وافقت مصر في عام 1996 على تمويل البنك الدولي لإنشاء مجموعة من السدود الأثيوبية إلى نهر النيل، وكانت خطوة في التقارب الثنائي وتجاوز الخلافات السابقة[17].

كذلك وقعت اللجنة المشتركة المصرية – الأثيوبية في 28 تموز 1997 اتفاق في القاهرة على مستوى الخبراء، وعقدت اجتماعاً اخر في 22- 25 أيلول 1997، لدراسة تطوير التعاون الاقتصادي واعطاء الجانب التجاري أهمية اكبر[18].

في الجدول التالي رقم (1) نوضح الصادرات والواردات المصرية – الأثيوبية في الاعوام من 1994 إلى 1998، القيمة بألف دولار[19].

جدول رقم(1)

الاعوام	الصادرات المصرية لأثيوبيا	الواردات المصرية من أثيوبيا

3.838	1.132	1994
23.584	1.310	1995
15.257	2.659	1996
17.645	2.401	1997
21.923	1.649	1998

يتضح من الجدول رقم (1) تذبذب واضح في معدلات الواردات والصادرات بين البلدين, ويعزى السبب في ذلك إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية داخل البلدين, فضلا عن ان أثيوبيا كانت عضواً في اتفاقية (الكوميسا) على العكس من مصر, وبذلك ترتب على أثيوبيا العديد من الالتزامات التي أدت إلى ضعف التبادل التجاري بين البلدين وان كان موجوداً، لذلك كان لابد من التحرك الجاد لمصر للانضمام لذلك التكتل الأفريقي الكبير.

ذكر وزير الخارجية المصري عمرو موسى ان عدم نجاح مصر في الانضمام إلى (الكوميسا) منذ بداية انشاءها، كان نتيجة رفض السودان وليبيا، وكان من شروط الانضمام إلى (الكوميسا) ان يكون البلد الراغب بالانضمام مجاوراً لبلد عضو فيها، كانت مصر مجاورة لبلدين مجاورين وهما السودان وليبيا العضوين في (الكوميسا)، ويضيف وزير الخارجية المصري انه على الرغم من العلاقات المتدهورة مع الدولتين، إلاَّ أنَّه طلب من مسؤولي البلدين ايقاف رفضهما انضمام مصر إلى (الكوميسا)، وقال لوزير الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل[20]، ووزير خارجية ليبيا السابق علي التريكي[21]، ما نصه: "**لا يصح ابداً ان تقف دولتان عربيتان امام دخول مصر إلى هذا التجمع الاقتصادي المهم، في حين ترغب بقية الدول الأفريقية غير العربية**"، وتحدث كذلك الوزير المصري انه التقى مع رئيس حكومة أثيوبيا ميليس زيناوي في عام 1998، واستمر اللقاء لما يقرب من (3) ساعات، وقد فتح موضوع انضمام مصر إلى تكتل (الكوميسا)، وطلب وزير خارجية مصر عمرو موسى عدم معارضة أثيوبيا إلى انضمام مصر، ورد عليه رئيس الحكومة الأثيوبي قائلاً: "**سيد موسى، لن تجد معارضة ابداً من أثيوبيا، لن نقف امامكم ابداً في هذا الشأن، بل دعني اقول لك: المعارضة ستأتي من اقاربكم العرب، من ليبيا وذوي العمائم البيضاء في السودان**"[22].

ان أهمية التحركات المصرية وسعيها للانضمام إلى (الكوميسا) لها ابعاد سياسية واقتصادية، ومنها لمعالجة مشكلة العجز في الميزان التجاري مع الدول الأفريقية ولاسيما دول حوض نهر النيل، وحل مسألة عدم انضمام مصر إلى أي تجمع اقتصادي أفريقي لغاية عام 1998، وان انضمام مصر (للكوميسا) يشكل اضافة بأمس الحاجة لها لزيادة الارتباط اقتصادياً بدول القارة الأفريقية[23].

فضلاً عن كثير من المؤشرات التي بينت سيطرة مراكز تجارية أجنبية على الأسواق الأفريقية الرئيسية، والتي قدمت التسهيلات بالتعاون مع الجاليات الموجودة في دول أفريقيا، ومنها الجاليات الباكستانية والهندية والصهيونية، فضلاً عن وجود مكاتب تجارية تابعة للصين وكوريا الجنوبية للترويج

التجاري لبضائعهم، فكان على مصر تنظيم علاقتها مع الدول الأفريقية والانضمام لتكتل (الكوميسا) واثبات وجودها الفعلي دعم الروابط الاقتصادية[24].

وان الأهمية الاقتصادية الإيجابية لمصر في دخولها (للكوميسا) يعني لها فتح أسواق كبيرة لمنتجاتها، وإعفاءها من القيود الكمركية، ويؤدي إلى نمو اقتصادي، فضلاً عن الواردات من المواد الأولية الخام بثمن منخفض من الدول الأعضاء في (الكوميسا)، تجاوز العقبات التي واجهت التجارة الأفريقية ولاسيما في مجال النقل والاتصالات وتأمينها، كذلك ارسال مصر للخبراء الفنيين في مجال المقاولات والذي تفتقر لها دول أفريقيا التي كانت تطلب المهندسين من الدول الأوربية للإشراف وتنفيذ مشاريعها لاسيما الزراعية منها[25].

كان الدعم الأثيوبي قوياً ومهماً لانضمام مصر(للكوميسا) كون أثيوبيا دولة لها ثقلها في القارة الأفريقية بصفة عامة وفي منطقة حوض نهر النيل بصفة خاصة، وفي عاصمتها مقر منظمة الوحدة الأفريقية، وذكر وزير خارجية مصر عمرو موسى ان رئيس الحكومة الأثيوبية ميليس زيناوي قد وعده بدعم بلاده لمصر في دخولها لتكتل (الكوميسا) والتحدث مع المسولين في ليبيا والسودان بعدم معارضة انضمام مصر، وفي سياق التحرك المصري المكثف التقى وزير الخارجية المصري بالرئيس الارتيري اسياس افورقي[26]، (Isaias Afwerki) في العاصمة الارتيرية أسمره، والذي قال للوزير المصري: "**ان زيارتك لنا مقدرة ولن تجد منا الا ما تحب**"، ثم زار زمبابوي والتقى رئيسها روبرت موغابي[27]، (Robert Mogabe) وطلب منه مساندة بلاده لمصر في موضوع انضمامها (للكوميسا)، وكان رد الرئيس الزمبابوي للوزير المصري "**سيد موسى انت أفريقي جيد وممثل جيد لمصر، طلبك مني لن يقابل بالرفض، زمبابوي لن تكتفي بعدم معارضة انضمام مصر إلى (الكوميسا)، بل ستعلن تأييدها وستتحدث إلى بقية أعضاء الاتفاقية لحثهم على قبولها**"، وقد جرت تلك اللقاءات في مطلع عام 1998[28].

جرت مفاوضات رسمية بين مصر والدول الأعضاء في (الكوميسا) في لوساكا عاصمة زامبيا في المدة بين 2- 8 ايار 1998، واوضحت الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي انها تتطلع إلى انضمام مصري والاستفادة من الخبرات المصرية في المجالات التجارية والزراعية والصناعية[29].

عقد اجتماع في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في 29 حزيران 1998، حضره ممثلي الدول الأعضاء في (الكوميسا) وحضر وزير الخارجية المصري عمرو موسى مثلاً لبلاده، وتم في ذلك الاجتماع التصويت على انضمام مصر (للكوميسا) ووقع الوزير المصري على ذلك الانضمام، وبدء التطبيق الفعلي للاتفاقية في 17 شباط 1999[30]، وطبقت الإعفاءات الكمركية بين مصر وأعضاء (الكوميسا).

بعد نجاح مصر بالانضمام إلى ذلك التكتل الاقتصادي المهم، قامت ببعض الإجراءات التي كان من شأنها دعم تجارتها داخل التكتل ومن تلك الإجراءات:[31]

1- التركيز على دعم التبادل التجاري لاسيما في مجال التجارة الحرة.

2- تنشيط الاستثمار الإقليمي (الكوميسا).

3- افتتاح معارض متخصصة وايفاد بعثات تجارية للترويج عن السلع المصرية إلى الدول الأعضاء في التكتل.

ونقل مقر الوكالة الإقليمية للاستثمار التابع (للكوميسا) إلى القاهرة، بينما كان مقر معهد الجلود والمنتجات في أديس أبابا، وكان من اهم صادرات مصر إلى أثيوبيا بعد انضمامها هي، مواد البناء من الحديد والاسمنت ومنتجات دوائية وغذائية مثل الزيت والسكر، فضلاً عن الخضروات والفواكه وبعض المواد الهندسية، اما الواردات المصرية من أثيوبيا فكانت البن والسمسم والشاي والمواشي لاسيما الأبقار واللحوم[32].

في الجدول التالي رقم (2) يوضح حجم التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا بعد انضمام مصر (للكوميسا) للمدة من عام 1999 إلى عام 2003، القيمة مقدرة بالمليون دولار[33].

الجدول رقم (2)

الاعوام	الصادرات المصرية إلى أثيوبيا	الواردات المصرية من أثيوبيا
1999	1.11	13.76
2000	1.68	5.57
2001	2.54	3.89
2002	4.3	4
2003	4.2	3.3

يلاحظ من الجدول رقم (2) ان معدل التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا، شهد زيادة وان كانت ضئيلة بعض الشيء، فكانت الواردات المصرية من أثيوبيا اكثر من صادراتها إلى أثيوبيا، وذلك بالطبع أدى إلى حدوث خلل في الميزان التجاري المصري وحاجة مصر إلى تشجيع رجال أعمالها إلى التوجه نحو السوق الأثيوبية لأهميتها، ولاسيما وان أثيوبيا هي مصدر مياه نهر النيل الرئيس لمصر والسودان ولابد من تقوية العلاقة معها.

والجدير بالذكر ان أثيوبيا جاءت ثالثاً من ناحية الشراكة التجارية المصرية مع الدول الأعضاء في (الكوميسا) بعد كينيا والسودان، في المدة من عام 1999 إلى عام 2003[34].

ان العلاقات الاقتصادية بين مصر وأثيوبيا كانت قد اتخذت خطاً بيانياً متصاعداً وتحسناً ملحوظاً، وكانت هناك زيارات متبادلة لعقد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في مجالات اقتصادية أخرى، وفي ذلك الاطار قام وزير الموارد المائية والري المصري محمود ابو زيد بزيارة أديس أبابا في كانون الأول 2004، وجرى التوقيع على عقد شراكة مصرية – أثيوبية في مجال صناعة انابيب الري والمواد العازلة، وقد بلغ رأس مال الشراكة (10) ملايين دولار وبلغت حصة مصر من الشراكة (30%)، وتعود ملكيتها لشركة تابعة للقطاع الخاص، اما ملكية الشراكة الأثيوبية فتعود إلى شركة أعمال الري وهي تابعة لوزارة الموارد المائية الأثيوبية[35].

قام وفد برلماني أثيوبي في نيسان 2004 بالتوجه لزيارة القاهرة لغرض التباحث في تطوير العلاقات الاقتصادية والتعاون المشترك ووضع الخطط اللازمة لذلك[36]، وفي خطوة أخرى للتقارب الثنائي قام رئيس الحكومة الأثيوبية ميليس زيناوي بزيارة القاهرة في المدة 16- 19 نيسان 2005 وتم الاتفاق على دعم الجانب الاقتصادي وتنشيط التعاون لتحقيق مستويات تجارية، وعقدت اتفاقيتين اقتصاديتين لمضاعفة حجم التجارة القائمة بين البلدين، وعقد اللجنة المصرية الأثيوبية المشتركة اجتماعات في المدة من 25- 27 تموز 2006 في القاهرة، والتي اسفرت عن توقيع عدد من البروتوكولات والاتفاقيات في مختلف المجالات, ولا سيما مجال الاستثمار والسياحة، وقد حضر من الجانب الأثيوبي وزراء الخارجية والصناعة والتجارة والسياحة والإعلام والزراعة والتنمية الريفية، وكانت الاجتماعات برئاسة وزراء خارجية البلدين، وتم الاتفاق على عقد اجتماعات اللجنة المشتركة كل عامين، ولجنة المتابعة تجتمع كل (6) اشهر[37].

بلغ حجم الصادرات المصرية إلى أثيوبيا في عام 2007 ما يقرب من (11) مليون دولار، بينما بلغت الواردات من أثيوبيا إلى مصر في العام ذاته ما يقرب من (17) مليون دولار[38].

وذكر وزير خارجية مصر أحمد ابو الغيط بأن مصر قدمت مساعدات غذائية لأثيوبيا عام 2007 تجاوزت قيمتها ال(3) ملايين جنيه مصري، لمواجهة الجفاف الذي عانت منه بعض الاقاليم الأثيوبية في ذلك العام[39].

ان تطور حجم التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا للمدة من 2004 إلى 2007 يوضحه الجدول التالي رقم (3) الذي نجد فيه إجمالي الصادرات والواردات للمدة آنفة الذكر، القيمة بالمليون دولار:[40]

جدول رقم (3)

الاعوام	الصادرات المصرية إلى أثيوبيا	الواردات المصرية من أثيوبيا
2004	6.61	5.56
2005	19.80	12.34
2006	10.91	22.59
2007	11	17

نلاحظ من الجدول (3) ان إجمالي الصادرات والواردات بين مصر وأثيوبيا في عام 2004 قد بلغ (12.17) مليون دولار تقريباً، ولكن ارتفعت قيمة التبادل التجاري في عام 2005 لتصل إلى اكثر من (32.14) مليون دولار، بينما في عامي 2006 و2007 نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات المصرية بالمقارنة مع وارداتها من أثيوبيا في تلك العامين المذكورين، ويؤشر الجدول إلى وجود تذبذب في حجم التجارة الثنائية، مما انعكس على معدلات النمو التجاري النسبية.

اما اهم المواد المصدرة والمستوردة بين مصر وأثيوبيا للمدة من عام 2004 إلى عام 2007، فقد صدرت مصر مواد كهربائية اولية من اسلاك نحاس وعدادات كهربائية وزيوت نباتية واطارات كبيرة لسيارات الحمل فضلاً عن مواد أخرى كالمساحيق من مواد الغسل الصحية، ومواد منزلية، اما اهم المواد المصدرة من أثيوبيا إلى مصر ضمن المدة المذكورة انفاً، فكانت البقوليات وبذور السمسم ورؤوس الماشية لاسيما الأبقار والجمال وكحول الميثانول والاسيتون، واوكسيد الالمنيوم ونحاس[41]، والجدولين (4) و(5) يوضحان الهيكل السلعي للتبادل التجاري بين البلدين مع النسبة المئوية من إجمالي حجم التجارة المتبادلة، القيمة المقدرة بالمليون دولار:[42]

جدول رقم (4)

الهيكل السلعي للصادرات المصرية إلى أثيوبيا ونسبته من إجمالي الصادرات للمدة من 2004-2007

اسم السلعة	2004		2005		2006		2007	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
اسلاك نحاس	1.99	%30	2.43	%19	3.22	%29	0.98	%9
اطارات سيارات	0.66	%9	1.45	%7	0.00	0,00	0.43	%4
ادوية (طب بشري)	0.38	%5	0.41	%2	0.34	%3	0.31	%2
زيوت نباتية	0.38	%5	1.19	%6	0.23	%2	0.77	%7
مساحيق الغسيل	0.29	%4	0.24	%1	0.79	%7	0.80	%7
مواد منزلية	0.24	%0.06	0.02	%0.1	0.06	%0.5	0.16	%1
شمع بارفين وزيوت تشحيم	0.28	%4	6.88	%34	2.16	%19	3.66	%34

جدول رقم (5)

الهيكل السلعي للصادرات الأثيوبية إلى مصر ونسبته من إجمالي الصادرات للمدة من 2004-2007

اسم السلعة	2004		2005		2006		2007	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
بذور السمسم	1.30	%23	2.47	%20	0.00	0.00	0,57	%3
بن	0.16	%2	0.03	0.2	0.03	%0.1	0.04	%0.2
بقوليات	0.21	%3	0.30	%2	0.06	%0.2	0.13	%0.7
أبقار، جمال	0.00	0.00	4.96	%40	4.73	%20	0.00	0.00
كحول الميثانول	0.21	%3	1.41	%11	0.87	%3	0.09	%0.5

والاسيتون								
اوكسيد الالمنيوم	0.03	%0.5	0.05	%0.4	1.31	%5	0.26	%1
نحاس (خام)	0.00	0.00	0.41	%3	5.52	%14	13.32	%79

ويلاحظ من الجدولين (4) و(5) ان اسلاك النحاس وشمع البارفين كانت اهم الصادرات المصرية إلى أثيوبيا في تلك السنوات، واهم صادرات أثيوبيا إلى مصر كانت بذور السمسم والأبقار والجمال والنحاس الخام في السنوات من 2004 إلى 2007.

شهد عام 2008 زيادة في حجم التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا، اذ ارتفع معدل الصادرات المصرية إلى أثيوبيا بنسبة 520% وهي نسبة صادرات إلى أثيوبيا عن الاعوام السابقة، ووصلت قيمة تلك الصادرات إلى (65.61) مليون دولار، مقارنة مع صادرات عام 2007 والتي كانت قد بلغت (11) مليون دولار، وسجل الميزان التجاري بين الصادرات والواردات بين البلدين في ذلك العام فائضاً لصالح مصر بلغ (53.46) مليون دولار، بعد ان سجلت واردات مصر من أثيوبيا (12.15) مليون دولار في عام 2008[43].

وكان من اهم السلع المصدرة من مصر في ذلك العام هي اسلاك النحاس التي سجلت قيمتها (20.58) مليون دولار، ثم المواد الكهربائية بقيمة وصلت إلى (13.84) مليون دولار، فضلاً عن مواد مختلفة أخرى، بينما كانت اهم الصادرات الأثيوبية إلى مصر في العام ذاته هي بذور السمسم وبلغت قيمتها (7.13) مليون دولار ثم البقوليات بقيمة وصلت إلى (4.32) مليون دولار[44].

انخفض الفائض في الميزان التجاري في عام 2009 وسجلت 35% من إجمالي الصادرات البالغة (42) مليون دولار، بفارق وصل إلى (32.61) مليون دولار عن عام 2008 الذي كان قد سجل (65.61) مليون دولار، بينما بلغت الصادرات الأثيوبية (7.96) مليون دولار في عام 2009[45].

وفي اطار رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين قامت وزيرة التعاون الدولي فايزة ابو النجا[46]، بزيارة إلى أثيوبيا في المدة من 19- 21 تشرين الأول 2009، ورافقها عدد من الوزراء ورجال الأعمال، وجاءت تلك الزيارة في اعقاب زيارة وزير الخارجية الصهيوني افغيدور ليبرمان إلى أثيوبيا في أيلول 2009، وقد تحدث وزير الصناعة والتجارة الأثيوبي جيرما بيرو (Jerma Peru) ان زيارة المسؤول الصهيوني كانت تتعلق بالتعاون بين أثيوبيا وبلاده في مجال اقتصادية، وليس لها علاقة بشأن مياه نهر النيل، وتم بحث السبل الكفيلة لزيادة مستوى الاستثمار ورفع حجم التبادلات التجارية، وأثناء الزيارة افتتحت الوزيرة المصرية معمل لأحد المستثمرين المصريين في أثيوبيا، لإنتاج العدادات الكهربائية بتكلفة وصلت إلى (50) مليون دولار وطاقة إنتاجية بما يقرب من (100) الف طن سنوياً[47]، وقام الوفد المصري بتوقيع مذكرة تفاهم في مجال الاستثمار مع الجانب الأثيوبي، ومذكرة أخرى كذلك وقعت لإقامة مجلس رجال أعمال مشترك بين مصر وأثيوبيا، كذلك تم استئناف استيراد اللحوم المجمدة من أثيوبيا[48].

ومن النتائج المهمة لتلك الزيارة هي:[49]

1- موافقة الحكومة الأثيوبية على إقامة منطقة صناعية مصرية في أثيوبيا وتحديداً في العاصمة أديس ابابا وهي الأولى من نوعها بين الجانبين، فقد كانت هناك مناطق صناعية في أثيوبيا تعود إلى الهند والصين وتركيا.

2- الاعلان عن تأسيس (مجلس الأعمال المصري الأثيوبي)، لرفع مستوى التعاون الاقتصادي بين الشركات الأثيوبية والمصرية، ومناقشة الصعوبات التي يواجهها المستثمرين المصريين، وبحث المعاهدات السابقة لمنح المستثمر المصري وضعاً ومعاملة خاصة.

3- وضع آلية جديدة لرفع المستوى التجاري مع القارة الأفريقية بصورة عامة، وذلك بإنشاء "صندوق تعاون مع القطاع الخاص"، لدعم وتمويل التجارة المصرية وتصديرها إلى الدول الأفريقية أسوةً بالهند والصين وتركيا.

عدت زيارة وزيرة التعاون الدولي المصرية فايزة ابو النجا والوفد المرافق لها زيارة ناجحة، لذلك جاءت زيارة رئيس مجلس الوزراء المصري أحمد نظيف إلى أثيوبيا في 29- 30 كانون الأول 2009 برفقة وفد كبير من الوزراء ومنهم وزراء التجارة والصناعة والنقل والكهرباء والصحة والطاقة والزراعة، ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال مثلوا (75) مؤسسة وشركة وبنوك مصرية[50].

وكان من اهم نتائج زيارة الوفد المصري هي:[51]

1- مناقشة انشاء مشاريع مشتركة منها الربط البري بين البلدين عبر السودان، لتسهيل عملية نقل السلع ولاسيما اللحوم المجمدة من أثيوبيا، بالاعتماد إلى ميناء (بورسودان) وربطه براً وبحراً بين مصر وأثيوبيا.

2- الاتفاق على بناء مجازر للذبح لتجهيز اللحوم وتصديرها من أثيوبيا عبر الموانئ المصرية.

3- اتفق الوفد المصري مع الجانب الأثيوبي على أن (الشركة الوطنية للزراعة واستصلاح الأراضي) تباشر بزراعة (20) الف هكتار في الأراضي الأثيوبية وتحديداً في إقليم (عفار)، بعد ان اثبتت دراسات مصرية متخصصة على ان باستطاعة أثيوبيا ان توفر ثلاثة ارباع الغذاء لمصر.

أثناء زيارة الوفد المصري قام رئيس الوزراء أحمد نظيف بافتتاح المنطقة الصناعية المصرية في العاصمة أديس ابابا، في مساحة قدرت (2) مليون م^2، والتي ستتكون من (400) شركة ومعمل مصري[52].

ارتفعت قيمة الاستثمارات المصرية في الأراضي الأثيوبية في عام 2009 إلى ما يقرب من مليار دولار في مختلف المجالات ومنها الزراعة والعقارات والإنتاج الحيواني والصناعة والسياحة، فضلاً عن افتتاح مصنعين للمواد الكهربائية تابعة لشركة السويدي المصرية للمنتجات الكهربائية، والتي بدأت بالاستثمار عام 2009 في أثيوبيا بكلفة وصلت إلى (36) مليون دولار، كذلك شركة كولدن كروب (Golden Group) والتي يملكها ايمن عيسى مدير ادارة المجلس المصري الأثيوبي، وهي من اكثر

الشركات المصرية نجاحاً في أثيوبيا، اذ تمتلك (8) مصانع في أثيوبيا وحققت الصدارة بين الشركات من حيث حجم التبادل التجاري بين البلدين[53].

قدمت مصر مساعدات غذائية لأثيوبيا لمواجهة المجاعة في بعض اقاليمها في عام 2009، بقيمة (52) مليون دولار مقدمة من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، كذلك شركة المقاولون العرب المصرية التي نجحت في عقد تأهيل طريق محوري بين أديس ابابا ومدينة مومباسا الكينية الساحلية بطول (100) كم، كونه طريق تجاري حيوي لأثيوبيا مع كينيا[54].

لقد تم الاتفاق في عام 2009 بين البنك الاهلي المصري وبنك مصر وبنك الصادرات مع الحكومة الأثيوبية على تأسيس (صندوق النيل) لدعم وتمويل المشاريع الاستثمارية في القارة الأفريقية بصورة عامة وفي أثيوبيا بصورة خاصة، برأس مال بلغ مليار دولار، كذلك وفر البنك الاهلي المصري تسهيلات تجارية بمقدار (20)مليون دولار لإنشاء عدد من المشاريع في أثيوبيا في العام ذاته، ومن تلك المشاريع تأسيس اول شركة متخصصة لصناعة انابيب الري والمواد العازلة، برأس مال وصل إلى (10) مليون دولار لإقامة مشاريع زراعية في أثيوبيا، وقامت شركة (اسكوم) (ASKOM) للخدمات الجيولوجية والتعدين بإقامة مشروعين، ونجحت بإكتشاف الذهب في منطقة (أسوسا) (ASOSA) غرب أثيوبيا في عامي 2009 و2010، اذ حفرت (39) بئراً ووجد الذهب
بجودة عالية في (17) بئراً منها[55].

ان اهم المجالات الاستثمارية المصرية في أثيوبيا هي:[56]

1- انابيب الري والمواد العازلة.
2- الإنتاج الزراعي.
3- إنتاج العلف الحيواني.
4- صناعة المنظفات السائلة.
5- العدادات والكابلات الكهربائية.
6- المجازر الحديثة التي تعمل بشكل آلي.

ارتفع حجم التجارة بين البلدين في عام 2010، وسجل الميزان التجاري فائضاً بلغ (38.18) مليون دولار، بعد ان ارتفع مستوى الصادرات المصرية إلى أثيوبيا إلى ما يقرب من(48.91) مليون دولار لترتفع نسبة الصادرات إلى (18.83%)، وسجلت الصادرات الأثيوبية إلى مصر في ذلك العام ما يقرب من (10.73) مليون دولار[57].

يوضح الجدول (6) حجم التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا للمدة من 2008 إلى 12010، القيمة مقدرة بالمليون دولار.

جدول رقم (6)

الاعوام	الصادرات المصرية من أثيوبيا	الواردات المصرية من أثيوبيا
2008	65.61	12.15
2009	42	7.96
2010	48.91	10.73

يلاحظ من الجدول (6) ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى أثيوبيا عن الواردات منها على الرغم من تذبذبها, وفي ذلك اشارة إلى وجود ضعف في حجم التبادل التجاري من جانب مصر في استيراد البضائع الأثيوبية، وان التذبذب المتواصل في مستوى الصادرات والواردات فيه اشارة أخرى وهي ان تلك التجارة التي جرت بين البلدين جرت بدون خطط استراتيجية, على الرغم من عقد الاتفاقيات إلاَّ أنَّها لم تكن كافية لتنميتها وتطويرها وتنشيطها بصورة فيها فائدة اكثر للجانبين.

وفي الشكل (1) يتبين الميزان التجاري بين مصر وأثيوبيا للمدة من 2008 إلى 2010[58].

الشكل رقم (1)

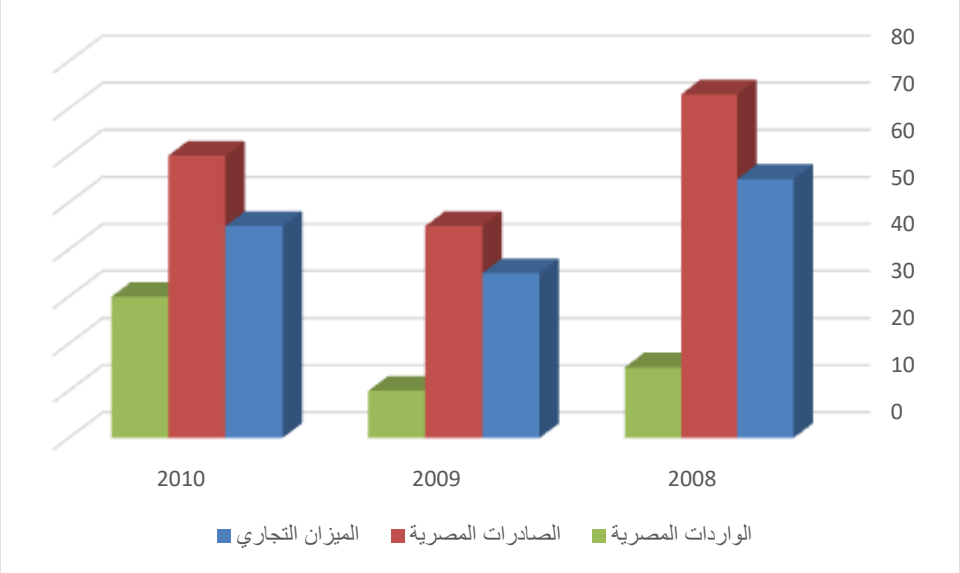

تنوعت السلع وأصنافها في السنوات 2008– 2010 منها الاجهزة الكهربائية والزيوت النباتية والمطاط وشمع البارفين والورق المقوى والنحاس والحديد وادوية الطب البشري والاسمنت وغيرها[59].

الجدول رقم (7) يوضح الهيكل السلعي للصادرات المصرية إلى أثيوبيا، القيمة مقدرة بالمليون دولار[60].

جدول رقم (7)

الهيكل السلعي للصادرات المصرية إلى أثيوبيا مقدراً بالنسبة المئوية للمدة (2008– 2010)

الأنواع	2008		2009		2010	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
اسلاك نحاس	20.58	%31	4.13	%10	4.15	%8

مواد كهربائية	13.84	%21	7.85	%20	2.91	%5
ورق مقوى	69	%1	2.32	%6	3.09	%6
ادوية طب بشري	1.85	%2	0.70	%1	1.56	%3
زيوت نباتية	5.60	%8	3.36	%8	11.58	%23
شمع البارفين وزيت تشحيم	1.92	%2	2.35	%6	2.87	%5
مواد منزلية (المنيوم)	1.48	%2	0.35	%0.9	0.00	%0.00
مساحيق الغسيل	0.17	%0.2	0.36	%0.9	0.00	%0.00
اطارات شاحنات	0.45	%0.6	1.93	%5	2.31	%4
مواد بلاستيكية	0.00	%0.00	3.41	%8	3.71	%7

نلاحظ في جدول رقم (7) ان اهم الصادرات المصرية إلى أثيوبيا كانت اسلاك النحاس المستخدمة لأغراض كهربائية، وشمع البارفين، اما في عامي 2009 و2010 فدخلت الزيوت النباتية والمواد الكهربائية كأهم الصادرات المصرية، وفقاً للنسب المئوية المسجلة, وذلك يدل على ان الصناعة في مصر دخلت مرحلة متطورة.

وفي الجدول رقم (8) الذي يوضح اهم الصادرات الأثيوبية إلى مصر للمدة من عام 2008 إلى 2010 ونسبتها من إجمالي تلك الصادرات، والقيمة مقدرة بالمليون دولار[61].

جدول رقم (8)

الهيكل السلعي للصادرات الأثيوبية إلى مصر مقدراً بالنية المئوية (2008 – 2010)

الأنواع	2008		2009		2010	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
بذور السمسم	7.13	%58	5.03	%63	2.37	%22
بن	0.35	%2	0.22	%2	0.30	%2
بقوليات	4.32	%35	1.50	%18	1.15	%10
أبقار، جمال	0.00	%0.00	1.06	%13	6.45	%60
اطارات	0.15	%1	0.00	%0.00	0.07	%0.6
علف حيواني	0.00	%0.00	0.01	%0.1	0.09	%0.8

يلاحظ ان بذور السمسم شكلت نسب تصديرية اكثر من غيرها من الأصناف المصدرة إلى مصر في السنوات 2008- 2010 ثم البقوليات، وارتفعت نسب تصدير الأبقار والجمال في عامي 2009-2010، لتأتي الأصناف الأخرى بنسب متفاوتة.

وفي اطار التنسيق الاقتصادي الثنائي عقدت اللجنة المصرية – الأثيوبية اجتماعاً في أديس ابابا في آذار 2010 برئاسة وزير خارجية مصر أحمد ابو الغيط برفقة وزيرة التعاون الدولي فايزة ابو النجا وعدد من الوزراء والمستثمرين المصريين، وتم أثناء الاجتماع مع الجانب الأثيوبي التشاور في عدد من

القضايا التي تخص العلاقات الثنائية ودعمها والتطرق إلى القضايا الإقليمية، وتم في ذلك الاجتماع التوقيع على (8) مذكرات تفاهم واتفاقيات في مجالات الزراعة والبيئة واستيراد اللحوم المجمدة والأبقار والجمال من أثيوبيا، فضلاً عن اتفاقيات في مجالات الثقافة والإعلام[62].

وقام وزير الخارجية المصري أحمد ابو الغيط ووزيرة التعاون الدولي فايزة ابو النجا بزيارة أخرى إلى أثيوبيا في 7 تموز 2010 والتقى بوزير الخارجية الأثيوبي سيوم ميسفن، وجرى أثناء اللقاء مناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك، وتقديم المزيد من التسهيلات لعملية التبادل التجاري، وقدمت مصر مساعدات غذائية إلى أثيوبيا بعد تلك الزيارة، تضمنت (600) صندوق من زيت الطعام وزنها الكلي (5.5) طن، و(7) حاويات من الطحين فيها (2607) كيس وزنها الكلي (123) طن، وذلك لمواجهة المجاعة في عدد من الأقاليم الأثيوبية في عام 2010[63].

نلاحظ مما تقدم بخصوص العلاقات الاقتصادية المصرية الأثيوبية، كانت محدودة السلع ولم تكن متنوعة بشكل كبير، ولكن كانت متواصلة ولم تتوقف عمليات التبادل التجاري، وعلى الرغم من التوترات السياسية بين البلدين لاسيما فيما يتعلق بأزمة مياه نهر النيل، لذا كانت الزيارات مستمرة بين مسؤولي البلدين وفي أعلى مستوياتها الرسمية، وقد شهد التعاون الاقتصادي الثنائي تحسناً بصورة متصاعدة مع مرور السنوات، ولاسيما بعد دخول مصر إلى تكتل (الكوميسا) الاقتصادي، إذ أخذت الصادرات والواردات تتزايد وتتنوع، وبدأت الاستثمارات المصرية في أثيوبيا تتنوع بين الصناعة والزراعة والتجارة والمجالات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن المساعدات التي قدمتها مصر لأثيوبيا لمواجهة مواسم الجفاف والمجاعة، لذلك نلاحظ وكأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد انفصلت عن علاقتهما السياسية المتوترة، وكان الجانب الاقتصادي بمثابة الطريق الاقرب لتفعيل العلاقات الثنائية في مختلف مجالاتها، علماً تم التوقف لغاية عام 2010 ولم ندرج التبادل التجاري لعام 2011، وذلك لكون مدة الدراسة تنتهي في 11 شباط 2011 وفي ذلك التاريخ لا تكون المؤشرات الاقتصادية متكاملة.

الخاتمة

إن العلاقات الاقتصادية بين مصر واثيوبيا وعلى الرغم من انها كانت محدودة نوعاً ما، ولكنها اتسمت بالتواصل والاستمرارية وذلك على الرغم من التوترات السياسية التي شهدتها علاقات البلدين، ولا سيما في قضية مياه نهر النيل، ويلاحظ التحسن الذي شهده التعاون الاقتصادي وازدياد التبادل التجاري مع دخول مصر في تكتل (الكوميسا) الاقتصادية، ليتصاعد حجم الصادرات والواردات مع تنوع السلع والبضائع، مع دخول الاستثمارات المصرية إلى اثيوبيا في عدد من المجالات الاقتصادية كالصناعة والزراعة ومجالات اخرى، فكان العامل الاقتصادي عاملاً مؤثراً تأثيراً ايجابياً إلى البلدين، وكان بمثابة حداً فاصلاً عن العلاقات السياسية والتوتر الذي كانت تشهده في حينها، ونجح العامل الاقتصادي في تفعيل وتقريب العلاقات الثنائية في وقت فشلت السياسة في ذلك الامر .

الهوامش

(1) مي محمد امين العبد، السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل (دراسة في الأمن القومي المصري) 1952-2004، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2007، ص181.

(2) محمود ابو العينين، الدور الإقليمي المصري في أفريقيا ومتغيرات التسعينيات، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1996، ص146.

(3) سحر محمد الهادي الطحلاوي، مدى امكانية دعم التعاون الاقتصادي الأثيوبي – المصري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص83.

(4) محمد حسن محمد حمد، اثر مياه النيل على العلاقات السودانية الاثيوبية المصرية 2010 – 201، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة ادرمان الاسلامية، السودان، 2017، ص238.

(5) أحمد يوسف القرعي، مشروعات التنمية والبيئة على ضفاف النيل وانهار أفريقيا، مجلة النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، العدد (65)، 1996، ص55.

(6) يوسف خميس ابو رفاس، التكتلات الاقتصادية في شرق أفريقيا وجنوبها، د. م، الخرطوم، 2006، ص141- 142.

(7) الدول الأفريقية ال(22) التي وقعت على اتفاقية (الكوميسا) هي: أثيوبيا، بروندي، اوغندا، ارتيريا، زامبيا، رواندا، انغولا، مدغشقر، موريسيوش، موزنبيق، السودان، الصومال، زمبابوي، سوازيلاند، تنزانيا، كينيا، سيشل، مالاوي، ليسوتو، جزر القمر، جيبوتي، ناميبيا. للمزيد من التفاصيل ينظر: جوزيف رامز امين، العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض نهر النيل، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الامارات، 2003، ص59.

(8) منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا وجنوبها: تم انشاءها في اجتماع عقد في مدينة لوساكا في زامبيا في 21 كانون الأول 1981، ودخلت حيز التنفيذ في 30 كانون الأول 1982، وضمت (18) دولة أفريقية وهي: أثيوبيا، كينيا، زامبيا، الصومال، موزنبيق، جزر القمر، ليسوتو، جيبوتي، مدغشقر، ملاوي، موريسيوش، انغولا، بتسوانا، سوازيلاند، اوغندا، زمبابوي، سيشل، تنزانيا، وجاء انشاء ذلك التكتل الاقتصادي في حينها لتعزيز التعاون الاقتصادي التي اوصى بها مؤتمر القمة الاقتصادية الأفريقية في لاجوس في نيجيريا في 28- 29 نيسان 1980 بإنشاء تكتلات أفريقية اقتصادية. يوسف خميس ابو رفاس، المصدر السابق، ص207- 208.

(9) زينب توفيق السيد عليوة، مصر وتجمع الكوميسا، مجلة آفاق أفريقية، القاهرة، المجلد (13)، العدد (46) السنة 2017، ص100.

(10) محمد ابراهيم عباس محمد، دور السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا) في دعم التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (2)، 2014، ص125.

(11) عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في اطار الكوميسا – مجموعة ال15 – اوربا الموحدة، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص23.

(12) يتكون تكتل الكوميسا من (11) جهازاً وهي: بنك التنمية التجارية للشرق والجنوب الأفريقي، غرفة المقاصة، اتحاد بنوك دول الكوميسا، بنك التسويات والمدفوعات، مركز الكوميسا لتطوير الاستثمار، = شركة الكوميسا لإعادة التأمين، معهد الجلود والمنتجات الجلدية، مركز التحكيم التجاري، هيئة المعارض التجارية، اتحاد غرف التجارة والصناعة التابع للكوميسا، مركز الكوميسا للنقل البري. للمزيد من التفاصيل

ينظر: اشرف محمد عبد الحميد كشك، السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينيات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص234.

(13) سمير عبد الحميد عريقات، مستقبل التعاون التجاري والزراعي بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) الفرص والمحددات، معهد التخطيط القومي، مصر، 1998، ص46.

(14) يوسف خميس ابو رفاس، المصدر السابق، ص221.

(15) محمود ابو العينين، المصدر السابق، ص222.

(16) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الاوسط الجديد، دار ميريت للنشر، القاهرة، 1999، ص221.

(17) آية محمد الحسن الشيخ، صراع المياه وتأثيره على الاستقرار في كل من مصر والسودان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، 2012، ص81.

(18) اشرف محمد عبد الحميد كشك، المصدر السابق، ص231.

(19) وزارة التجارة الخارجية المصرية، استراتيجية مصر للتحرك نحو أفريقيا، آذار 2003.

(20) مصطفى عثمان اسماعيل: (1955- ....) ولد في قرية رومي البكري في الولاية الشمالية، وفيها تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، وفي عام 1978 تخرج من جامعة الخرطوم، وحصل على شهادة الماجستير من جامعة ليدز البريطانية عام 1985، ثم حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بريستول البريطانية عام 1988، عمل في وزارة الصحة وفي التدريس في جامعة الخرطوم، ثم وزير دولة للشؤون الخارجية من عام 1996 إلى 1998، ثم عين وزيراً للخارجية من عام 1998 إلى عام 2005، ثم مستشاراً في رئاسة الجمهورية وعمل في الصحافة. تم الاطلاع في 14 أيلول 2020 WWW.wikipedia.org.

(21) علي التريكي: (1938- 2015) ولد في مدينة مصراته واكمل تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ودرس في جامعة بنغازي وحصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ، واكمل دراسته العليا في فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ السياسي من جامعة تولوز الفرنسية، عين وزير للخارجية عام 1977 إلى عام 1980، ثم ممثلاً عن بلاده في الامم المتحدة من عام 1982 إلى 1984 ثم عضواً في لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة من عام 1986 إلى 1990، وعين ممثلاً لبلاده في جامعة الدول العربية من عام 1991 إلى 1994، ثم سفيراً لبلاده في فرنسا من عام 1995 إلى 1999، وعمل بمنصب امين شؤون الاتحاد الأفريقي في ليبيا منذ عام 2004، وعين عام 2009 رئيساً للدورة (64) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي عام 2011 انشق عن نظام حكم معمر القذافي احتجاجاً على قمع المتظاهرين في ليبيا، اعلن عن وفاته في عام 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 14 أيلول 2020 WWW.marefa.org.

(22) عمرو موسى: (1939-....) ولد في 3 تشرين الأول 1939 في القاهرة، بعد اكمال دراسته الابتدائية والثانوية التحق بكلية الحقوق في جامعة القاهرة وتخرج عام 1957، وعمل في وزارة الخارجية عام 1958 إلى عام 1981 ثم مندوب مصر لدى الامم المتحدة 1981- 1983 ثم سفيراً في الهند 1983- 1986، ومندوب دائم لمصر في الامم المتحدة 1990- 1991، ثم وزيراً للخارجية من عام 1991 إلى 2001، وعين امينا للجامعة العربية من عام 2001 إلى 2011، ثم رئيس للجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري عام 2013. للمزيد من التفاصيل ينظر: عمرو موسى، كتابيه، دار الشروق، القاهرة، 2017، ص535- 536.

(23) جهاد عودة، نظام السياسات الخارجية المصرية، دار ميريت للنشر، القاهرة، 2001، ص400.

(24) سمير عبد الحميد عريقات، المصدر السابق، ص48.

(25) تهاني محمد ابو القاسم، اضواء على بعض مشكلات التجارة الدولية المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001، ص310- 311.

(26) اسياس افورقي: (1946– ...) ولد في 2 شباط 1946 في آسمره واكمل تعليمه في جامعة أديس ابابا، وفي عام 1965 التحق بجبهة تحرير ارتيريا، ثم انضم إلى الجناح الذي انفصل عنها عام 1972 الذي عرف بأسم قوات التحرير الشعبية الارتيرية، ثم انشق عنها وأسس الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا عام 1977، بعد استقلال ارتيريا في 24 ايار 1993 عين اول رئيس للبلاد. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 أيلول 2020 WWW.m.marefa.org

(27) روبرت موغابي: (1924– 2019) ولد في 21 شباط 1924 في مدينة كوتاما، ودرس في مدرسة اخيموتا، وحصل على البكالوريوس عام 1951 في الفنون من جامعة فورت هير في جنوب أفريقيا، اكمل دراسته العليا وحصل على (8) شهادات جامعية ما بين البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجالات التربية والاقتصاد، من جامعات لندن وجنوب أفريقيا، انضم عام 1960 إلى الحزب الديمقراطي القومي وانضم عام 1963 للاتحاد القومي لزمبابوي الأفريقية، سجن عام 1964 لما يقرب من (10) سنوات، اطلق سراحه عام 1974 وتوجه إلى موزنبيق، وقاد جيش التحرير الزمبابوي الأفريقي، في عام 1979 وضع دستور جديد واجريت انتخابات عام 1980 وفاز بها وشكل اول حكومة في 4 آذار 1980، وفي 21 تشرين الثاني 2017 قدم استقالته بعد (37) عاماً من الحكم، واعلن عن وفاته في 6 أيلول 2019. تم الاطلاع عليه بتاريخ 10 أيلول 2020 WWW.Wikipedia.org

(28) عمرو موسى، المصدر السابق، ص536.

(29) سمير عبد الحميد عريقات، المصدر السابق، ص53.

(30) لمياء محمد المغربي، التبادل التجاري العربي الأفريقي (الفرص والتحديات) دراسة حالة: مصر وتجمع الكوميسا، المجلة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية والادارة، القاهرة، المجلد (37)، العدد (4)، كانون الأول 2017، ص99.

(31) محمد ابراهيم الشافعي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص126.

(32) سحر محمد الهادي الطحلاوي، المصدر السابق، ص77.

(33) محمود صادق العضمي، تنمية الصادرات المصرية مع دول الكوميسا، وزارة الزراعة، الادارة العامة للدراسات الاقتصادية الدولية، القاهرة، د.ت، ص82– 85.

(34) ايمن السيد محمود عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام 1981، ص262.

(35) سحر محمد الهادي الطحلاوي، المصدر السابق، ص59.

(36) مي محمد امين العبد، المصدر السابق، ص183.

(37) محمد حسن محمد حمد، المصدر السابق، ص240.

(38) زينب توفيق السيد عليوة، المصدر السابق، ص106– 110.

(39) أحمد ابو الغيط، شهادتي – السياسية الخارجية المصرية 2004 – 2011، ددار نهضة مصر للنشر، القاهرة، 2013، ص315.

(40) سحر محمد الهادي الطحلاوي، المصدر السابق، ص59.

(41) وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار، دور المشروعات المشتركة في مواجهة ازمة المياه بين دول حوض النيل، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2013، ص125.

(42) وزارة التجارة والصناعة المصرية، قطاع نقطة التجارة الدولية، احصائيات التجارة الخارجية، بيانات 2008.

(43) إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي، اثر تفعيل العلاقات الاقتصادية بين مصر وأثيوبيا على ادارة ازمة مياه النيل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر، 2014، ص159.

(44) سحر محمد الهادي الطحلاوي، المصدر السابق، ص62– 63.

(45) محمد فوزي طه عبد العال، العلاقات التجارية الحالية بين جمهورية مصر العربية ودول حوض النيل: اقتراحات لتدعيمها وتنشيطها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (39)، العدد (1) 2015، ص499.

(46) فايزة ابو النجا: (1951- ....) ولدت في 12 تشرين الثاني 1951 في مدينة بورسعيد، اكملت دراستها الابتدائية والثانوية، ثم حصلت على شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة القاهرة عام 1973، ودرست دبلوم في الادارة من فرنسا عام 1977 ثم شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة جنيف عام 1989، شغلت مناصب عديدة منها مساعد وزير الخارجية للعلاقات الأفريقية لغاية عام 1999، ثم مندوب مصر الدائم في الامم المتحدة لغاية عام 2001، ثم منصب وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في عام 2001، ثم وزيرة التعاون الدولي في عام 2004 إلى عام 2011، وعينت في عام 2014 مستشاراً للرئيس لشؤون الأمن القومي. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 أيلول 2020: www.wikipedia.org.

(47) زكي البحيري، دور مصر في تنمية حوض النيل: مدخل لحل مشكلات المياه، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل الفرص والتحديات، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2010، ص34.

(48) محمد حسن محمد حمد، المصدر السابق، ص240.

(49) سحر محمد الهادي الطحلاوي، المصدر السابق، ص7.

(50) العلاقات المصرية – الأثيوبية، الهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 أيلول 2020 www.sis.gov

(51) سحر محمد الهادي الطحلاوي، المصدر السابق، ص8.

(52) العلاقات المصرية – الأثيوبية، الهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 15 أيلول 2020 www.sis.gov

(53) دليل المصدر المصري، مكتب التمثيل التجاري، أديس ابابا، 2015، ص24.

(54) أحمد ابو الغيط، المصدر السابق، ص315.

(55) هويدا عبد العظيم عبد الهادي، الصناعة التحويلية المصرية ودورها في دعم الصناعة في دول حوض النيل، مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل مصر بدول حوض النيل، معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2011، ص509.

(56) موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي، جامعة الدول العربية – الاتحاد الأفريقي. اطلع عليه بتاريخ 21 أيلول 2020 www.enaraf.com.

(57) وزارة التجارة والصناعة المصرية، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية، احصائيات التجارة الخارجية، قاعدة بيانات 2011.

(58) إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي، المصدر السابق، ص161.

(59) وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار، المصدر السابق، ص128.

(60) إسلام جمال الدين سعيد حسن شوقي، المصدر السابق، ص165- 167.

(61) سحر محمد الهادي الطحلاوي، المصدر السابق، ص62- 63.

(62) العلاقات المصرية الأثيوبية، الهيئة المصرية للاستعلامات، تم الاطلاع عليه بتاريخ 22 أيلول 2020. www.sis.gov.

(63) أحمد ابو الغيط، المصدر السابق، ص315- 321.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Ahmed Aboul Gheit, my testimony - Egyptian Foreign Policy 2004-2011, Dar Nahdet Misr Publishing House, Cairo, 2013.

2. Ahmed Youssef Al-Qara'i, Development and Environment Projects on the Banks of the Nile and the Rivers of Africa, Nile Magazine, General Information Authority, Ministry of Information, Cairo, Issue (65), 1996.
3. Islam Gamal Al-Din Said Hassan Shawky, The Impact of Activating Economic Relations between Egypt and Ethiopia on Managing the Nile Water Crisis, Master Thesis (unpublished), Institute of Environmental Studies and Research, Ain Shams University, Egypt, 2014.
4. Ashraf Mohamed Abdel Hamid Kishk, The Egyptian Water Policy towards the Nile Basin Countries in the 1990s, Master Thesis (unpublished), Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, 2005.
5. Aya Muhammad al-Hassan al-Sheikh, Water Conflict and its Impact on Stability in Egypt and Sudan, Center for Strategic Studies, Khartoum, 2012.
6. Ayman El-Sayed Mahmoud Abdel-Wahab, The Egyptian Policy Toward the Nile Basin Countries Since 1981.
7. Congratulations to Muhammad Abu al-Qasim, "Spotlight on Some Contemporary International Trade Problems", Ain Shams Library, Cairo, 2001.
8. Jihad Odeh, The Egyptian Foreign Policy System, Merit Publishing House, Cairo, 2001.
9. Joseph Ramez Amin, Political and Economic Relations between the Nile Basin Countries, Zayed Center for Coordination and Follow-up, Emirates, 2003.
10. Hassan Bakr, Water Wars in the New Middle East, Merit Publishing House, Cairo, 1999.
11. Egyptian Source's Guide, Commercial Representation Office, Addis Ababa, 2015.
12. Zaki El-Beheiry, Egypt's Role in the Development of the Nile Basin: An Introduction to Solving Water Problems, Horizons of Cooperation and Integration Conference between the Nile Basin Countries, Opportunities and Challenges, Institute for African Research and Studies, Cairo University, 2010.
13. Zeinab Tawfiq El-Sayed Elewa, Egypt and the COMESA Group, Afrikaans Magazine, Cairo, Volume (13), Issue (46) 2017.
14. Sahar Muhammad Al-Hadi Al-Tahlawi, The extent of the possibility of supporting the Ethiopian-Egyptian economic cooperation, Master Thesis (unpublished), Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt, 2015.
15. Samir Abdel-Hamid Erekat, The Future of Commercial and Agricultural Cooperation between Egypt and the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) Opportunities and Constraints, National Planning Institute, Egypt, 1998.
16. Abdel Aziz Samir Mohamed, Regional Economic Groups Within the Framework of COMESA - Group of 15 - United Europe, Al-Radaa Artistic Library and Press, Alexandria, 2001.
17. Amr Moussa, his books, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2017.
18. Lamia Muhammad al-Maghribi, Arab-African Trade Exchange (Opportunities and Challenges), Case Study: Egypt and the COMESA Group, Arab Journal of Management, League of Arab States, Arab Organization for Development and Management, Cairo, Volume (37), Issue (4), December 2017.
19. Muhammad Ibrahim Al-Shafei, International Economic Relations, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2006.
20. Muhammad Ibrahim Abbas Muhammad, The Role of the Common Market for East and Southern Africa (COMESA) in supporting trade exchange between Egypt and the Nile Basin countries, The Scientific Journal of Economics and Trade, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Issue (2), 2014.
21. Muhammad Hassan Muhammad Hamad, The Impact of the Nile Water on Sudanese-Ethiopian-Egyptian Relations 2010-2018, PhD thesis (unpublished), Institute for Research and Studies of the Islamic World, Adderman Islamic University, Sudan, 2017.

22. Muhammad Fawzi Taha Abdel Aal, The Current Trade Relationships between the Arab Republic of Egypt and the Nile Basin Countries: Suggestions to Support and Activate them, The Egyptian Journal of Commercial Studies, Faculty of Commerce, Mansoura University, Volume (39), Issue (1) 2015.
23. Mahmoud Abu El-Enein, The Egyptian Regional Role in Africa and the Changes of the 1990s, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 1996.
24. Mahmoud Sadiq Al-Adami, Egyptian Exports Development with COMESA Countries, Ministry of Agriculture, General Administration for International Economic Studies, Cairo, d.
25. Mai Muhammad Amin Al-Abd, Egyptian Foreign Policy Toward the Nile Basin Countries (A Study in Egyptian National Security) 1952-2004, Master Thesis (unpublished), Faculty of Commerce, Alexandria University, Egypt, 2007.
26. Howayda Abdel-Azim Abdel-Hadi, The Egyptian Manufacturing Industry and its Role in Supporting Industry in the Nile Basin Countries, The January 25 Revolution Conference and Egypt's Future in the Nile Basin Countries, Institute of African Studies, Cairo University, 2011.
27. Egyptian Ministry of Foreign Trade, Egypt's Strategy for Moving towards Africa, March 2003.
28. Egyptian Ministry of Trade and Industry, Egyptian International Trade Point Sector, Foreign Trade Statistics, 2011 database.
29. Wissam Abdel Fattah Suleiman Abdullah Al-Najjar, The Role of Joint Projects in Facing the Water Crisis among the Nile Basin Countries, PhD thesis (unpublished), Faculty of Commerce and Business Administration, Helwan University, Egypt, 2013.
30. Youssef Khamis Abu Rafas, Economic Blocs in East and Southern Africa, Dr. M., Khartoum, 2006.
31. Egyptian - Ethiopian Relations, State Information Service, accessed on September 15, 2020 www.sis.gov
32. Encyclopedia of Arab-African Economic Integration, League of Arab States - African Union. As of September 21, 2020, www.enaraf.com.
33. WWW.wikipedia.org.